# سياسة الأقتصاد الاخضر في فلسطين
# رؤية مستقبلية لحياة إقتصادية مستدامة

**Green Economy Policy in Palestine:**

**A Future Vision for Sustainable Economic Life**


الباحثة

**د. سرى قاسم مطر**

Dr. Sara Qasim Matar

التدرسية في الجامعة العراقية - كلية العلوم الاسلامية

قسم مقارنة الاديان وحوار الحضارات

07724686051

sura.q.mutar@aliraqia.edu.iq

## مستخلص

يهدف هذا البحث إلى استكشاف سياسات الاقتصاد الأخضر في فلسطين وتقديم رؤية مستقبلية لتحقيق حياة اقتصادية مستدامة رغم التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد. من خلال دراسة الواقع الحالي للاقتصاد الفلسطيني، تم تسليط الضوء على الجهود المبذولة نحو الاقتصاد الأخضر والمعوقات التي تحول دون تحقيقه بشكل كامل.في البداية، تم التركيز على أهمية تعزيز السياسات الحكومية وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر. البحث أشار إلى ضرورة وضع إطار قانوني واضح يدعم مشاريع الطاقة المتجددة وإدارة النفايات، بالإضافة إلى تقديم حوافز مالية للشركات والأفراد الذين يستثمرون في هذه القطاعات. كما تم التأكيد على أهمية تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان تنفيذ مشاريع مستدامة طويلة الأمد.بعد ذلك، تم التطرق إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة كركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر. البحث أوضح أن فلسطين يمكنها الاستفادة من موقعها الجغرافي لتوسيع نطاق استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مع التركيز على تطوير تقنيات الري الذكي وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف. كما تم الإشارة إلى أهمية تشجيع الزراعة العضوية وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية المتدهورة لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل التلوث البيئي.وفي النهاية، تم تسليط الضوء على أهمية تعزيز الوعي المجتمعي والتعاون الإقليمي والدولي. البحث أكد أن نجاح الاقتصاد الأخضر يتطلب جهودًا كبيرة لرفع مستوى الوعي المجتمعي بأهميته وأثره الإيجابي على الحياة اليومية. كما تم التركيز على ضرورة الاستفادة من التعاون الدولي لنقل التكنولوجيا وتمويل المشاريع الخضراء، والاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى. التعاون الإقليمي أيضًا يمكن أن يفتح أبوابًا جديدة لتبادل الخبرات وتسويق المنتجات البيئية الفلسطينية.البحث خلص إلى أن تحقيق اقتصاد أخضر مستدام في فلسطين ليس مجرد خيار بيئي، بل هو ضرورة حيوية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. إذا تم تنفيذ هذه الجهود بشكل صحيح ومتكامل، يمكن لفلسطين أن تصبح نموذجًا يحتذى به في المنطقة، حيث يتم تحقيق التنمية المستدامة رغم التحديات السياسية والاقتصادية.

**Abstract:**

This research aims to explore green economy policies in Palestine and present a future vision for achieving a sustainable economic life despite the significant challenges facing the country. By studying the current reality of the Palestinian economy, the research highlights the efforts made toward a green economy and the obstacles hindering its full realization. At the outset, the focus was placed on the importance of enhancing governmental policies and encouraging investment in the green economy. The research pointed out the need for a clear legal framework that supports renewable energy and waste management projects, in addition to providing financial incentives for companies and individuals investing in these sectors. It also emphasized the importance of strengthening partnerships between the government and the private sector to ensure the implementation of long-term sustainable projects.Next, the study addressed investment in renewable energy and sustainable agriculture as a fundamental pillar of the green economy. The research explained that Palestine can benefit from its geographic location to expand the use of solar and wind energy, with a focus on developing smart irrigation technologies and cultivating drought-resistant crops. It also referred to the importance of promoting organic farming and rehabilitating degraded agricultural lands to achieve food security and reduce environmental pollution.In conclusion, the study highlighted the importance of enhancing community awareness and regional and international cooperation. It emphasized that the success of the green economy requires substantial efforts to raise public awareness of its importance and its positive impact on daily life. The research also stressed the need to benefit from international cooperation to transfer technology, finance green projects, and learn from the successful experiences of other countries. Regional cooperation can also open new doors for exchanging expertise and marketing Palestinian eco-friendly products.The research concludes that achieving a sustainable green economy in Palestine is not merely an environmental option, but a vital necessity to confront economic and social challenges. If these efforts are properly and integratively implemented, Palestine can be-

come a model in the region where sustainable development is achieved despite political and economic challenges.

# المبحث الأول
# إطار نظري للدراسة

## أولاً: أهمية البحث

- الاقتصاد الأخضر كضرورة عالمية ومحلية :

- الاقتصاد الأخضر يمثل نموذجًا اقتصاديًا يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليل الانبعاثات الكربونية، الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة.

- في سياق فلسطين، حيث تعاني البلاد من تحديات بيئية واقتصادية كبيرة نتيجة الاحتلال، النقص الحاد في الموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية، يصبح الاقتصاد الأخضر ضرورة ملحة لضمان حياة أفضل للأجيال القادمة.

- أهمية البحث بالنسبة لفلسطين :

- يساهم البحث في تسليط الضوء على كيفية استغلال الموارد المتاحة بطريقة مستدامة لتحقيق تنمية اقتصادية وبيئية.

- يوفر حلولًا عملية يمكن أن تساعد الفلسطينيين على التكيف مع الظروف الصعبة التي يعيشونها، بما في ذلك ندرة المياه، التلوث البيئي، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية.

- أهمية البحث على المستوى الأكاديمي والعملي :

- يسهم في إثراء المكتبة العربية بأبحاث حول الاقتصاد الأخضر في سياقات سياسية واقتصادية معقدة مثل الحالة الفلسطينية.

- يقدم رؤى عملية يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في وضع استراتيجيات مستقبلية.

## ثانيًا: مشكلة البحث

- التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني :

- الاحتلال الإسرائيلي : السيطرة على الموارد الطبيعية (مثل المياه والأراضي)، وفرض قيود على التنمية الاقتصادية.

- نقص البنية التحتية : ضعف البنية التحتية اللازمة لدعم مشاريع الاقتصاد الأخضر (مثل شبكات الطاقة المتجددة وإدارة النفايات).

- الاعتماد على المساعدات الخارجية : يجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية العالمية.

- التغيرات المناخية : تؤدي إلى زيادة الجفاف وندرة المياه، مما يزيد من التحديات البيئية.

- الفجوة بين السياسات الحالية والسياسات المطلوبة :

- رغم وجود بعض الجهود نحو الاقتصاد الأخضر (مثل مشاريع الطاقة الشمسية)، إلا أن هناك نقصًا في السياسات الشاملة التي تربط بين التنمية الاقتصادية والبيئية.

- عدم وجود استراتيجية واضحة طويلة الأمد لتحقيق اقتصاد أخضر مستدام.

- سؤال البحث الرئيسي :

- كيف يمكن لفلسطين أن تبني اقتصادًا أخضر مستدامًا رغم التحديات السياسية والاقتصادية والبيئية؟

**ثالثًا: المصطلحات الواردة في البحث**

١. الاقتصاد الأخضر :

- هو نظام اقتصادي يهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الإضرار بالبيئة.(١)

- أمثلة على قطاعات الاقتصاد الأخضر: الطاقة المتجددة (الشمسية، الريحية)، الزراعة المستدامة، إدارة النفايات، والنقل المستدام.(٢)

٢. التنمية :

- هي عملية تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطوير البنية التحتية، التعليم، الصحة، والاقتصاد.(٣)

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، «Green Economy and Sustainable Development: Concepts, Principles, and Policies»، تقرير حول مفاهيم وأسس الاقتصاد الأخضر، ٢٠١٥.

(٢) البنك الدولي، «Renewable Energy in Developing Countries: Challenges and Opportunities»، دراسة حول استخدام الطاقة المتجددة وإدارة الموارد الطبيعية في الدول النامية، ٢٠٢٠.

(٣) الأمم المتحدة (UN)، «Sustainable Development Goals (SDGs)»، تقرير حول أهداف التنمية المستدامة وسبل تحقيقها، ٢٠١٥.

- في سياق البحث، تشير التنمية إلى الجهود المبذولة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين باستخدام أساليب مستدامة.(١)

٣. التنمية المستدامة :

- هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.(٢)

- تتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية:

- البعد الاقتصادي : تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

- البعد الاجتماعي : تحسين جودة الحياة وتقليل الفقر.

- البعد البيئي : الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.(٣)

رابعًا: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر

- الأسس النظرية للاقتصاد الأخضر :

- يستند الاقتصاد الأخضر إلى مفهوم «الاقتصاد الدائري» الذي يهدف إلى تقليل الهدر وتعزيز إعادة التدوير والاستخدام المستدام للموارد.(٤)

- يعتمد أيضًا على مبدأ «النمو الأخضر»، الذي يسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي دون الإضرار بالبيئة.(٥)

---

(١) البنك الدولي، «Development Strategies for Fragile Economies»، دراسة حول استراتيجيات التنمية في الاقتصادات التي تواجه تحديات سياسية واجتماعية، ٢٠١٩.

(٢) تقرير «Brundtland Report» الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، «Our Common Future»، تعريف التنمية المستدامة وأبعادها، ١٩٨٧.

(٣) الأمم المتحدة (Transforming our world: the» ،(UN ٢٠٣٠ Agenda for Sustainable Development»، تقرير حول أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها، ٢٠١٥.

(٤) «Circular Economy: A New Economic Model» ،Ellen MacArthur Foundation»، دراسة حول الاقتصاد الدائري وأهميته في تحقيق الاستدامة، ٢٠٢٠.

(٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (Green Growth: Concepts and Strategies» ،(UNEP»، تقرير حول مفهوم النمو الأخضر واستراتيجيات تطبيقه، ٢٠١٦.

- العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة :

- الاقتصاد الأخضر هو أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. فهو يجمع بين الأهداف الاقتصادية (النمو)، الاجتماعية (العدالة)، والبيئية (الاستدامة).(١)

- تجارب دولية ناجحة :

- تقديم أمثلة من دول نجحت في تبني الاقتصاد الأخضر، مثل ألمانيا (في مجال الطاقة المتجددة) وكوستاريكا (في مجال الطاقة النظيفة والزراعة المستدامة).(٢)

- دراسة هذه التجارب يمكن أن توفر دروسًا مهمة لتطبيق الاقتصاد الأخضر في فلسطين.(٣)

**خامسًا: الإطار المنهجي للدراسة**

- منهج البحث :

- المنهج الوصفي : لتحليل الواقع الحالي للاقتصاد الفلسطيني وتحديد التحديات.

- المنهج التحليلي : لتقييم السياسات الحالية واقتراح استراتيجيات جديدة.

- المنهج المقارن : لمقارنة تجارب الدول الأخرى مع الحالة الفلسطينية.

- مصادر البيانات :

- الدراسات السابقة والكتب الأكاديمية.

- التقارير الدولية (مثل تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي).

- المقابلات مع خبراء ومختصين في مجال الاقتصاد الأخضر.

---

(١) الأمم المتحدة (UN)، «Green Economy and Sustainable Development»، تقرير حول العلاقة التكاملية بين الاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٢.

(٢) وزارة البيئة الألمانية، «Germany's Energy Transition: A Success Story»، تقرير حول تجربة ألمانيا في استخدام الطاقة المتجددة، ٢٠٢١.

(٣) البنك الدولي، «Costa Rica's Sustainable Development Model»، دراسة حول تجربة كوستاريكا في تحقيق اعتماد كامل على الطاقة النظيفة والزراعة المستدامة، ٢٠٢٠.

## المبحث الثاني
## سياسة الاقتصاد الأخضر في فلسطين

### ١. الواقع الحالي للاقتصاد الفلسطيني

الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على القطاعات التقليدية مثل الزراعة، الصناعة الخفيفة، والخدمات. الزراعة تُعد واحدة من الركائز الأساسية للاقتصاد، حيث توفر فرص عمل لمئات الآلاف من الفلسطينيين. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع تحديات جمة بسبب نقص المياه الحاد، مصادرة الأراضي الزراعية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وقيود الوصول إلى الأسواق الخارجية. [١]بالإضافة إلى ذلك، معظم المزارعين الفلسطينيين لا يزالون يعتمدون على أساليب زراعية تقليدية وغير مستدامة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وزيادة استنزاف الموارد الطبيعية.

أما قطاع الصناعة في فلسطين، فهو صغير ومحدود، ويتركز في الصناعات الخفيفة مثل النسيج والغذاء. ومع ذلك، يعاني هذا القطاع أيضًا من ضعف البنية التحتية، نقص المواد الخام، والقيود المفروضة على تصدير المنتجات الفلسطينية.[٢] أما قطاع الخدمات، الذي يشكل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الفلسطيني، فإنه يشمل التعليم، الصحة، التجارة، والسياحة، لكنه يتأثر بالتحديات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

من جهة أخرى، يعيش الاقتصاد الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، الذي يسيطر على الموارد الطبيعية، خاصة المياه والأراضي، ويفرض قيودًا صارمة على حركة الأشخاص والبضائع. هذه القيود تعرقل التجارة الداخلية والخارجية وتؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية. [٣]كما أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اعتماد كبير على المساعدات الدولية، مما يجعله عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية العالمية، ويحد من قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات اقتصادية مستقلة ومستدامة.

---

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «أوضاع القطاع الزراعي في فلسطين»، تقرير حول تحديات الزراعة الفلسطينية، ٢٠٢٢.

(٢) وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، «واقع الصناعة في فلسطين»، دراسة حول الصناعات الخفيفة وتحدياتها، ٢٠٢١.

(٣) منظمة الأمم المتحدة (UN)، «Impact of Occupation on Palestinian Economy»، تقرير حول تأثير الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠٢٠.

على الصعيد البيئي، يواجه الاقتصاد الفلسطيني تحديات كبيرة نتيجة الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري، مما يؤدي إلى زيادة الانبعاثات الكربونية والتلوث البيئي. [١]مشكلة إدارة النفايات الصلبة لا تزال قائمة في العديد من المناطق الفلسطينية، حيث تفتقر هذه المناطق إلى أنظمة فعالة لإدارة النفايات، مما يؤدي إلى تراكمها وتلوث البيئة. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي التغيرات المناخية إلى زيادة الجفاف وندرة المياه، مما يزيد من الضغوط على الزراعة والموارد الطبيعية.

من جهة المؤشرات الاقتصادية، تظهر معدلات البطالة والفقر في فلسطين مرتفعة بشكل كبير. البطالة تتجاوز ٣٠٪ في بعض المناطق، خاصة في قطاع غزة، بينما يعيش حوالي ثلث السكان تحت خط الفقر. النمو الاقتصادي في فلسطين منخفض وغير مستقر نتيجة القيود المفروضة على التنمية الاقتصادية، كما يعاني الاقتصاد الفلسطيني من عجز تجاري كبير بسبب الاعتماد على الواردات وانخفاض الصادرات.[٢]

ومع كل هذه التحديات، هناك فرص متاحة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني. يتمتع الفلسطينيون بطاقات شبابية مبدعة يمكن استغلالها في مجالات مثل التكنولوجيا، الزراعة المستدامة، والطاقة المتجددة. كما أن هناك دعمًا دوليًا كبيرًا يمكن الاستفادة منه لتنفيذ مشاريع اقتصادية خضراء، مثل الطاقة الشمسية وإدارة النفايات. بالتالي، يمكن القول إن التركيز على الاقتصاد الأخضر قد يكون الخطوة الأولى نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في فلسطين.[٣]

**٢. الجهود الحالية نحو الاقتصاد الأخضر في فلسطين**

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، هناك جهود ملحوظة تبذلها الحكومة الفلسطينية والمؤسسات غير الحكومية لتعزيز الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة. هذه الجهود تركز بشكل أساسي على قطاعات مثل الطاقة المتجددة، إدارة النفايات، والزراعة المستدامة.

أحد أبرز المشاريع التي تم تنفيذها هو استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، خاصة في المناطق الريفية والنائية. على سبيل المثال، تم إطلاق مشروع للطاقة الشمسية في قطاع

(١) سلطة جودة البيئة الفلسطينية، «إدارة النفايات الصلبة في فلسطين»، تقرير حول التحديات البيئية، ٢٠٢١.

(٢) البنك الدولي، «Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee»، تقرير حول مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠٢٣.

(٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة «Green Economy Opportunities in Palestine» ،(UNEP)، دراسة حول الفرص المتاحة للاقتصاد الأخضر في فلسطين، ٢٠٢٢.

غزة بالتعاون مع منظمات دولية، حيث تم تركيب ألواح شمسية لتوفير الكهرباء للمستشفيات والمدارس في ظل أزمة الكهرباء المستمرة. هذا المشروع حقق نجاحًا كبيرًا في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتوفير مصدر طاقة مستدام وصديق للبيئة.(١) وفي الضفة الغربية، تم تنفيذ مشاريع مشابهة تهدف إلى تركيب ألواح شمسية في المنازل والمزارع، مما ساهم في تحسين جودة الحياة وتقليل التكلفة الاقتصادية على المواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، هناك جهود مبذولة لإدارة النفايات وإعادة تدويرها. بعض المؤسسات غير الحكومية تعمل على إنشاء مراكز لإعادة تدوير النفايات البلاستيكية والورقية، مما يساهم في تقليل الهدر البيئي وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد. هذه المبادرات بدأت تظهر نتائج إيجابية، خاصة في مدن الضفة الغربية، حيث يتم إعادة استخدام المواد المعاد تدويرها في صناعات صغيرة ومتوسطة.(٢)

في قطاع الزراعة، تعمل بعض المؤسسات غير الحكومية بالتعاون مع المزارعين الفلسطينيين على تعزيز استخدام تقنيات الزراعة المستدامة. هذه التقنيات تهدف إلى تقليل استهلاك المياه وزيادة الإنتاجية باستخدام أساليب حديثة مثل الري بالتنقيط وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف. هذه الجهود تسهم في تحسين الأمن الغذائي وتقليل التأثير البيئي السلبي للزراعة التقليدية.(٣)

من جهة أخرى، تلعب الحكومة الفلسطينية دورًا مهمًا في دعم هذه الجهود من خلال وزارة الزراعة ووزارة الحكم المحلي، اللتين تعملان على تطوير سياسات وبرامج تدعم المشاريع البيئية. على سبيل المثال، أطلقت الحكومة خططًا استراتيجية تشجع استخدام الطاقة المتجددة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. ومع ذلك، لا تزال هذه السياسات بحاجة إلى المزيد من التنفيذ الفعلي بسبب نقص التمويل والموارد.

المنظمات غير الحكومية أيضًا تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاقتصاد الأخضر. العديد من هذه المنظمات تعمل على تنفيذ مشاريع بيئية صغيرة ومتوسطة، مثل بناء أنظمة الطاقة

---

(١) منظمة الصحة العالمية (WHO)، «Solar Energy Projects in Gaza»، دراسة حول تأثير مشاريع الطاقة الشمسية على الخدمات الصحية والتعليمية في غزة، ٢٠٢١.

(٢) سلطة جودة البيئة الفلسطينية، «Waste Management and Recycling Efforts»، تقرير حول مبادرات إدارة النفايات وإعادة التدوير في فلسطين، ٢٠٢٣.

(٣) وزارة الزراعة الفلسطينية، «Sustainable Agriculture Practices»، تقرير حول تقنيات الزراعة المستدامة وتأثيرها على الإنتاجية، ٢٠٢٢.

الشمسية، تعزيز الوعي البيئي، وتدريب المجتمعات المحلية على استخدام التقنيات المستدامة. هذه الجهود تسهم في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رغم هذه الجهود المشجعة، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به لتحقيق اقتصاد أخضر مستدام في فلسطين. ومع ذلك، يمكن اعتبار هذه الخطوات بداية مهمة نحو بناء اقتصاد أكثر استدامة وصديقة للبيئة، قادر على مواجهة التحديات المستقبلية.(١)

٣. المعوقات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الأخضر في فلسطين

رغم الجهود المبذولة لتعزيز الاقتصاد الأخضر في فلسطين، فإن تحقيق هذا الهدف يواجه العديد من المعوقات والتحديات التي تجعل من الصعب تنفيذ مشاريع مستدامة ومستقلة. هذه التحديات تتراوح بين السياسات والقيود المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي، إلى نقص الموارد المالية والبنية التحتية، بالإضافة إلى ضعف الوعي المجتمعي بأهمية الاقتصاد الأخضر.

أولى هذه التحديات هي الاحتلال الإسرائيلي ، الذي يفرض قيودًا صارمة على استخدام الفلسطينيين لمواردهم الطبيعية. السيطرة الإسرائيلية على المياه والأراضي الزراعية يحد بشكل كبير من قدرة الفلسطينيين على تنفيذ مشاريع زراعية أو بيئية مستدامة.(٢) كما أن القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع تعرقل تنفيذ المشاريع البيئية وتمنع الوصول إلى الأسواق الخارجية. هذا الواقع يجعل من الصعب تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تعتمد على الموارد المحلية.

ثانيًا، هناك نقص التمويل ، حيث تعتمد معظم مشاريع الاقتصاد الأخضر في فلسطين على التمويل الخارجي من دول وجهات دولية. هذا الاعتماد يجعل المشاريع عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية العالمية، ويؤدي إلى عدم استقرارها. (٣)بالإضافة إلى ذلك، هناك ضعف في تخصيص الميزانيات الحكومية لدعم مشاريع الاقتصاد الأخضر بسبب الأوضا ع الاقتصادية الصعبة ونقص الموارد المالية.

---

(١) الأمم المتحدة (Sustainable Development Goals in Palestine» ،(UN»، تقرير حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، ٢٠٢٣.

(٢) منظمة أوكسفام الدولية، «Impact of Israeli Occupation on Palestinian Resources»، دراسة حول تأثير الاحتلال على الموارد الطبيعية الفلسطينية، ٢٠٢٢.

(٣) البنك الدولي، «Funding Gaps in Green Projects»، تحليل لنقص التمويل في مشاريع الاقتصاد الأخضر في الدول النامية، ٢٠٢٣.

ثالثًا، ضعف البنية التحتية يشكل تحديًا كبيرًا أمام تنفيذ مشاريع الاقتصاد الأخضر. فعلى سبيل المثال، لا تزال شبكات الطاقة المتجددة غير متطورة، مما يحد من قدرة الفلسطينيين على الاستفادة الكاملة من الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح. كما أن أنظمة إدارة النفايات وإعادة التدوير ما زالت غير كافية لتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني، مما يؤدي إلى تراكم النفايات وتلوث البيئة.

رابعًا، هناك نقص الوعي المجتمعي بأهمية الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. العديد من المواطنين لا يزالون غير مدركين للأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحققه المشاريع الخضراء على حياتهم اليومية وعلى البيئة. هذا النقص في الوعي يؤدي إلى مقاومة التغيير واستمرار الاعتماد على الأساليب التقليدية غير المستدامة، مثل استخدام الوقود الأحفوري أو أساليب الزراعة التقليدية التي تستنزف الموارد الطبيعية.

خامسًا، غياب السياسات الشاملة يمثل تحديًا كبيرًا. حتى الآن، لا توجد استراتيجية واضحة طويلة الأمد لتحقيق اقتصاد أخضر مستدام في فلسطين. السياسات الحالية غالبًا ما تكون محدودة النطاق وغير متكاملة، مما يؤدي إلى ضعف التنفيذ الفعلي لهذه السياسات. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مما يعيق تنفيذ المشاريع البيئية بشكل فعال.

أخيرًا، التحديات الاجتماعية والثقافية تلعب دورًا في إعاقة تبني الاقتصاد الأخضر. بعض المجتمعات الفلسطينية ما زالت تعتمد على الأساليب التقليدية في الزراعة والصناعة، مما يجعل من الصعب عليها التحول نحو تقنيات حديثة ومستدامة. كما أن الفقر المرتفع ومعدلات البطالة العالية تجعل الأولوية لدى الكثيرين هي تلبية الاحتياجات الأساسية على حساب الاستثمار في مشاريع بيئية طويلة الأمد.

رغم هذه التحديات، فإن وجود إرادة سياسية واجتماعية، إلى جانب دعم دولي مستمر، قد يساهم في تجاوز هذه المعوقات وتحقيق خطوات فعلية نحو بناء اقتصاد أخضر مستدام في فلسطين. ومع ذلك، فإن الطريق لا يزال طويلًا، ويتطلب جهودًا مشتركة من جميع الأطراف المعنية.[١]

---

(١) الأمم المتحدة (UN)، «Pathways to Sustainable Development in Palestine»، تقرير حول الخطوات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، ٢٠٢٣.

٤. الفرص المتاحة لتطوير الاقتصاد الأخضر في فلسطين

رغم التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، هناك العديد من الفرص الواعدة التي يمكن استغلالها لتعزيز الاقتصاد الأخضر وتحقيق تنمية مستدامة. هذه الفرص تشمل الموارد البشرية الشابة والمبدعة، الدعم الدولي المتزايد، التطور التكنولوجي، والتعاون الإقليمي والدولي.

أولى هذه الفرص هي الموارد البشرية الشابة والمبدعة . الشباب الفلسطيني يتمتع بطاقات إبداعية هائلة وقدرة على الابتكار، خاصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، الزراعة المستدامة، وإدارة النفايات. هذا الجيل الجديد من الفلسطينيين يمكن أن يكون المحرك الأساسي لمشاريع الاقتصاد الأخضر إذا تم توفير بيئة داعمة وفرص للتدريب والتوجيه. كما أن التعليم الأكاديمي والفني في فلسطين بدأ يركز بشكل أكبر على المجالات البيئية والتكنولوجية، مما يساهم في بناء قاعدة معرفية قوية يمكن الاعتماد عليها.

ثانيًا، هناك الدعم الدولي المتزايد . العديد من الدول والمؤسسات الدولية تقدم دعمًا ماليًا وتقنيًا لمشاريع الاقتصاد الأخضر في فلسطين. هذا الدعم يمكن أن يكون حافزًا كبيرًا لتنفيذ مشاريع كبرى مثل بناء محطات طاقة شمسية، تطوير أنظمة إدارة النفايات، وتحسين تقنيات الزراعة المستدامة.[١] بالإضافة إلى ذلك، المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي تعمل على تقديم برامج تدريبية ومبادرات تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر في الدول النامية، بما في ذلك فلسطين.

ثالثًا، التطور التكنولوجي يوفر فرصًا كبيرة لتطوير الاقتصاد الأخضر. التقدم في تقنيات الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، يجعل من الممكن تنفيذ مشاريع مستدامة بتكلفة أقل وأداء أعلى. كما أن التكنولوجيا الحديثة تسهم في تحسين إدارة الموارد الطبيعية، مثل استخدام أنظمة الري الذكية لتقليل استهلاك المياه في الزراعة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام التكنولوجيا لتحسين إدارة النفايات وإعادة تدويرها، مما يساهم في تقليل الهدر البيئي.

رابعًا، التعاون الإقليمي والدولي يمثل فرصة مهمة لفلسطين. التعاون مع دول الجوار، مثل الأردن ومصر، يمكن أن يساعد في تبادل الخبرات والموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع الاقتصاد الأخضر. على سبيل المثال، يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة في هذه الدول في مجالات مثل الطاقة المتجددة وإدارة المياه. كما أن الانفتاح على الأسواق الإقليمية والدولية يمكن أن يفتح

(١) البنك الدولي، «International Support for Green Projects in Developing Countries»، دراسة حول الدعم الدولي لمشاريع الاقتصاد الأخضر في الدول النامية، ٢٠٢٣.

أبوابًا جديدة لتصدير المنتجات البيئية الفلسطينية، مثل المنتجات الزراعية العضوية أو المنتجات المعاد تدويرها.

خامسًا، الموقع الجغرافي والمناخي لفلسطين يمكن أن يكون ميزة كبيرة لتطوير الاقتصاد الأخضر. المناخ المشمس في معظم أيام السنة يتيح فرصة كبيرة للاستفادة من الطاقة الشمسية كمصدر رئيسي للطاقة. كما أن الموقع الجغرافي يمكن أن يساعد في تطوير مشاريع زراعية مستدامة تعتمد على المحاصيل المقاومة للجفاف والتي تناسب الظروف البيئية المحلية.

أخيرًا، التوجه العالمي نحو الاستدامة يوفر بيئة داعمة لفلسطين لتبني الاقتصاد الأخضر. مع زيادة الوعي العالمي بأهمية الحفاظ على البيئة ومكافحة التغير المناخي، أصبحت الدول والشركات الكبرى أكثر استعدادًا لدعم المشاريع الخضراء في الدول النامية. هذا التوجه يمكن أن يكون فرصة لفلسطين للاستفادة من التمويل الدولي والشراكات العالمية لتنفيذ مشاريع اقتصادية خضراء تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

باختصار، رغم التحديات الكبيرة، فإن الفرص المتاحة لتطوير الاقتصاد الأخضر في فلسطين واعدة. من خلال استغلال هذه الفرص واستثمارها بشكل صحيح، يمكن لفلسطين أن تخطو خطوات كبيرة نحو بناء اقتصاد أخضر مستدام قادر على مواجهة التحديات المستقبلية وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

٥. دراسة حالة: مشاريع الطاقة الشمسية في فلسطين

مشاريع الطاقة الشمسية في فلسطين تُعتبر نموذجًا واعدًا لتعزيز الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه البلاد. من خلال هذه المشاريع، تمكنت بعض المناطق الفلسطينية من الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة، مثل أشعة الشمس، لتوفير طاقة مستدامة وصديقة للبيئة.

في قطاع غزة، حيث تعاني السكان من أزمة كهرباء مستمرة بسبب الحصار الإسرائيلي ونقص البنية التحتية، تم تنفيذ مشروع للطاقة الشمسية بالتعاون مع منظمات دولية. ركز هذا المشروع على تركيب ألواح شمسية في المستشفيات والمدارس والمرافق العامة. النتائج كانت ملحوظة، حيث أصبحت المستشفيات قادرة على تشغيل الأجهزة الطبية بشكل مستمر، والمدارس استفادت من إضاءة مستقرة لأداء الأنشطة التعليمية. ومع ذلك، لم يكن التنفيذ سهلًا، حيث واجه المشروع تحديات كبيرة مثل نقص التمويل، صعوبة استيراد المعدات اللازمة بسبب الحصار، وضعف البنية التحتية اللازمة لدعم أنظمة الطاقة الشمسية.

أما في الضفة الغربية، فقد تم تنفيذ مشاريع مشابهة تستهدف القرى النائية التي تعاني من نقص الوصول إلى شبكة الكهرباء المركزية. المؤسسات غير الحكومية قامت بتركيب ألواح شمسية في المنازل والمزارع، مما ساهم في تحسين حياة السكان المحليين. هذه المشاريع لم تقتصر فقط على توفير الكهرباء، بل ساعدت أيضًا في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وخفض الانبعاثات الكربونية. ومع ذلك، كان هناك تحدي كبير يتمثل في نقص الوعي المجتمعي بأهمية الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التركيب الأولية بالنسبة للعائلات ذات الدخل المحدود.(١)

وفي القطاع الصناعي، بدأت بعض المؤسسات الفلسطينية في الاستثمار في الطاقة الشمسية لتقليل تكاليف التشغيل وتحسين الكفاءة البيئية. على سبيل المثال، قامت بعض المصانع باستخدام ألواح شمسية لتوليد الكهرباء اللازمة لأنشطتها اليومية. هذا التوجه ساعد في تقليل فواتير الطاقة وزيادة الربحية لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى تحسين صورتها البيئية. لكن رغم هذه النجاحات، لا تزال هناك تحديات مثل نقص الدعم الحكومي وغياب السياسات التشجيعية، وضعف البنية التحتية اللازمة لدمج الطاقة الشمسية مع الشبكات القائمة.

التعاون الدولي لعب دورًا كبيرًا في دعم مشاريع الطاقة الشمسية في فلسطين. على سبيل المثال، قدمت ألمانيا والاتحاد الأوروبي دعمًا ماليًا وتقنيًا لتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية في المناطق الريفية والنائية. هذا التعاون لم يساعد فقط في بناء القدرات المحلية ونقل الخبرات التقنية، بل ساهم أيضًا في تعزيز الاستدامة طويلة الأمد لهذه المشاريع. ومع ذلك، فإن هذه المشاريع غالبًا ما تكون عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية، مما يؤثر على استقرارها واستمراريتها.

رغم النجاحات التي حققتها مشاريع الطاقة الشمسية، إلا أنها تواجه تحديات مشتركة. معظم هذه المشاريع تعتمد على التمويل الخارجي، مما يجعلها هشة أمام التغيرات الدولية. كما أن ضعف شبكات الكهرباء وعدم وجود أنظمة تخزين كافية للطاقة الشمسية يحد من كفاءة هذه المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، غياب سياسات واضحة وشاملة لدعم الطاقة المتجددة يعيق تنفيذ مشاريع أكبر وأكثر استدامة. ولا يمكن تجاهل تأثير الاحتلال الإسرائيلي، حيث تفرض إسرائيل قيودًا صارمة على استيراد المعدات وتسيطر على الموارد الطبيعية، مما يعرقل تنفيذ المشاريع.

---

(١) الاتحاد الأوروبي، «EU Support for Renewable Energy in Palestine»، تقرير حول الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي لمشاريع الطاقة المتجددة في فلسطين، ٢٠٢٣.

على الرغم من هذه التحديات، فإن مشاريع الطاقة الشمسية توفر فرصًا كبيرة للتوسع والتطوير. التقدم في تقنيات الطاقة الشمسية يمكن أن يقلل التكاليف ويزيد الكفاءة، مما يجعلها أكثر جاذبية للأسر والمؤسسات. زيادة الدعم الدولي، سواء من الدول أو المنظمات الدولية، يمكن أن يعزز تنفيذ مشاريع أكبر. كما أن زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الطاقة الشمسية يمكن أن يشجع المزيد من الأسر والمؤسسات على الاستثمار فيها. وأخيرًا، التعاون الإقليمي مع دول الجوار يمكن أن يفتح أبوابًا جديدة لتبادل الخبرات والموارد.

باختصار، مشاريع الطاقة الشمسية في فلسطين ليست مجرد حلول مؤقتة لأزمات الطاقة، بل هي خطوة مهمة نحو تحقيق اقتصاد أخضر مستدام. رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها هذه المشاريع، إلا أن نجاحاتها تظهر إمكانية تحقيق تأثير إيجابي على المجتمع الفلسطيني. إذا تم استغلال الفرص المتاحة وتجاوز العقبات، يمكن لفلسطين أن تصبح نموذجًا يحتذى به في المنطقة في مجال الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر[1].

٦. تقييم السياسات الحالية للاقتصاد الأخضر في فلسطين

عند النظر إلى السياسات الحالية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في فلسطين، يمكن ملاحظة وجود جهود ملحوظة من قبل الحكومة والمؤسسات غير الحكومية لتعزيز هذا القطا ع الحيوي. ومع ذلك، فإن هذه السياسات لا تزال تعاني من نقاط ضعف واضحة، مما يجعل من الصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل.

من جهة الإيجابيات، يمكن القول إن هناك بعض الخطوات المهمة التي تم اتخاذها لدعم الاقتصاد الأخضر. على سبيل المثال، الحكومة الفلسطينية بدأت بوضع خطط استراتيجية تشجع استخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، وإدارة النفايات بطريقة مستدامة. كما أن هناك دعمًا متزايدًا من المؤسسات غير الحكومية التي تعمل على تنفيذ مشاريع صغيرة ومتوسطة تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية، مثل بناء أنظمة الطاقة الشمسية وتشجيع الزراعة المستدامة. هذه الجهود ساهمت بشكل كبير في تحسين حياة العديد من الفلسطينيين، خاصة في المناطق النائية التي تعاني من نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه.

ومع ذلك، فإن هناك العديد من السلبيات التي تعيق تحقيق اقتصاد أخضر مستدام في فلسطين. أولى هذه السلبيات هي غياب استراتيجية شاملة طويلة الأمد . السياسات الحالية غالبًا ما تكون

(١) منظمة الصحة العالمية (WHO)، «Impact of Solar Energy on Healthcare in Gaza»، دراسة حول تأثير مشاريع الطاقة الشمسية على الخدمات الصحية في غزة، ٢٠٢٢.

محدودة النطاق وغير متكاملة، مما يؤدي إلى ضعف التنفيذ الفعلي لهذه السياسات. على سبيل المثال، بينما يتم تنفيذ مشاريع طاقة شمسية هنا وهناك، لا يوجد خطة واضحة لتوصيل هذه المشاريع بشبكات الكهرباء المركزية أو لضمان استدامتها على المدى الطويل.

ثانيًا، هناك ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة . الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني يعملون غالبًا بشكل منفصل دون تكامل حقيقي بينهم. هذا يؤدي إلى تكرار الجهود في بعض المجالات، وتجاهل قضايا أخرى تحتاج إلى معالجة عاجلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص التمويل الحكومي يُعتبر عائقًا رئيسيًا أمام تنفيذ مشاريع كبرى. معظم المشاريع الحالية تعتمد على التمويل الخارجي، مما يجعلها عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية العالمية.(١)

ثالثًا، ضعف البنية التحتية يمثل تحديًا كبيرًا. على سبيل المثال، شبكات الطاقة الشمسية ليست متطورة بما يكفي لدعم مشاريع كبيرة، وأنظمة إدارة النفايات لا تزال غير كافية لتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني. هذا الواقع يجعل من الصعب تحقيق تأثير مستدام على مستوى البلاد.

أخيرًا، نقص الوعي المجتمعي بأهمية الاقتصاد الأخضر يلعب دورًا كبيرًا في إعاقة تنفيذ السياسات الحالية. العديد من المواطنين لا يزالون غير مدركين للأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحققه المشاريع الخضراء على حياتهم اليومية وعلى البيئة. هذا النقص في الوعي يؤدي إلى مقاومة التغيير واستمرار الاعتماد على الأساليب التقليدية غير المستدامة.(٢)

رغم هذه السلبيات، فإن هناك فرصًا كبيرة لتحسين السياسات الحالية إذا تم معالجة هذه الثغرات. من خلال وضع استراتيجية شاملة طويلة الأمد، تعزيز التعاون بين الجهات المختلفة، وتوفير الدعم المالي والتقني اللازم، يمكن لفلسطين أن تحقق خطوات كبيرة نحو بناء اقتصاد أخضر مستدام. كما أن زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الاستدامة البيئية يمكن أن يشجع المزيد من الأفراد والمؤسسات على المشاركة في هذه الجهود.

باختصار، السياسات الحالية للاقتصاد الأخضر في فلسطين تُظهر إمكانات واعدة، لكنها لا تزال بحاجة إلى الكثير من العمل لتجاوز العقبات وتحقيق الأهداف المرجوة. إذا تم استغلال

---

(١) البنك الدولي، «Challenges Facing Green Projects in Developing Countries»، دراسة حول التحديات التي تواجه مشاريع الاقتصاد الأخضر في الدول النامية، ٢٠٢٣.

(٢) وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، «Awareness Campaigns on Sustainable Development»، تقرير حول نقص الوعي المجتمعي بأهمية الاستدامة البيئية، ٢٠٢٢.

الفرص المتاحة وتحسين النقاط السلبية، يمكن لفلسطين أن تصبح نموذجًا يحتذى به في المنطقة لتحقيق تنمية بيئية واقتصادية مستدامة.

## المبحث الثالث
## استراتيجيات مستقبلية نحو اقتصاد أخضر مستدام في فلسطين

لتحقيق اقتصاد أخضر مستدام في فلسطين، يمكن تجميع كافة الجهود والمحاور المطروحة في ثلاث نقاط رئيسية شاملة. هذه النقاط تمثل الإطار العام الذي يجمع كل الجوانب المتعلقة بالسياسات، المشاريع، والتعاون الدولي.

١. تعزيز السياسات الحكومية وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر

تعتبر السياسات الحكومية أحد الركائز الأساسية لتحقيق اقتصاد أخضر مستدام في فلسطين. ومع أن الجهود الحالية تظهر بوادر إيجابية، إلا أن هناك حاجة ملحة لتعزيز هذه السياسات بشكل أكبر وتشجيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر. تحقيق ذلك يتطلب وضع إطار قانوني واضح، تقديم حوافز مالية، وبناء شراكات قوية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.[١]

أولًا، يجب أن تضع الحكومة الفلسطينية إطارًا قانونيًا وتنظيميًا واضحًا يدعم الاقتصاد الأخضر. حتى الآن، لا تزال السياسات المتعلقة بالطاقة المتجددة وإدارة النفايات غير كافية أو غير منسجمة مع الأهداف الطموحة للتنمية المستدامة. لذلك، من الضروري إصدار قوانين تحظر الممارسات البيئية الضارة وتشجع على استخدام التكنولوجيا المستدامة. على سبيل المثال، يمكن وضع قوانين تفرض استخدام ألواح الطاقة الشمسية في المباني الجديدة أو تُشجع الزراعة العضوية من خلال تقديم تسهيلات ضريبية. هذه القوانين ستساعد في خلق بيئة تشريعية داعمة للاستثمارات الخضراء.

ثانيًا، يجب أن تعمل الحكومة على تقديم حوافز مالية وضريبية لتحفيز الشركات والأفراد على الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأخضر. على سبيل المثال، يمكن تقديم تخفيضات ضريبية للشركات التي تعتمد على الطاقة المتجددة أو تستخدم تقنيات صديقة للبيئة. كما يمكن توفير قروض ميسرة للمزارعين الذين يرغبون في تحويل مزارعهم إلى زراعة عضوية أو استخدام تقنيات الري الذكي. هذه الحوافز ستكون حافزًا كبيرًا لجذب المزيد من الاستثمارات إلى القطاعات

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، «Green Economy Policies and Strategies»، تقرير حول السياسات اللازمة لتعزيز الاقتصاد الأخضر، ٢٠٢٣.

البيئية، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تعاني من نقص الخدمات الأساسية.(١)

ثالثًا، من الضروري تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل وتنفيذ مشاريع الاقتصاد الأخضر. الحكومة لا تستطيع تحقيق هذا الهدف بمفردها، لذا يجب أن تعمل على بناء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص لتطوير مشاريع مشتركة. على سبيل المثال، يمكن إنشاء صناديق استثمارية مشتركة تهدف إلى دعم المشاريع البيئية، مثل بناء محطات طاقة شمسية أو إنشاء مراكز لإعادة تدوير النفايات. هذه الشراكات لن تساعد فقط في توفير التمويل اللازم، بل ستخلق أيضًا فرص عمل جديدة وتدعم الاقتصاد المحلي.

رابعًا، يجب أن تركز الحكومة على بناء القدرات المؤسسية والبشرية لضمان تنفيذ السياسات بشكل فعال. هذا يتطلب إنشاء هيئات حكومية متخصصة بالإشراف على مشاريع الاقتصاد الأخضر، مثل هيئة وطنية للطاقة المتجددة أو إدارة متخصصة بإدارة النفايات. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير برامج تدريبية للمهندسين والفنيين حول تقنيات الاقتصاد الأخضر، مثل تركيب ألواح الطاقة الشمسية أو استخدام تقنيات الزراعة الحديثة. بناء القدرات البشرية سيضمن استدامة هذه المشاريع ونجاحها على المدى الطويل.(٢)

أخيرًا، يجب أن تكون السياسات الحكومية مرنة وقابلة للتحديث بناءً على البيانات والنتائج الميدانية. على سبيل المثال، يمكن وضع مؤشرات واضحة لقياس أثر مشاريع الاقتصاد الأخضر على البيئة والمجتمع، مثل تقليل الانبعاثات الكربونية أو زيادة الإنتاجية الزراعية. هذه المؤشرات ستساعد في تحديث الخطط بشكل دوري وضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

باختصار، تعزيز السياسات الحكومية وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر يتطلب جهودًا متكاملة تشمل وضع إطار قانوني واضح، تقديم حوافز مالية، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية. إذا تم تنفيذ هذه الاستراتيجيات بشكل صحيح، يمكن لفلسطين أن تحقق خطوات كبيرة نحو بناء اقتصاد أخضر مستدام قادر على مواجهة التحديات المستقبلية وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

---

(١) البنك الدولي، «Incentives for Green Investments»، دراسة حول أهمية تقديم حوافز مالية لدعم مشاريع الاقتصاد الأخضر، ٢٠٢٣.

(٢) وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، «Capacity Building for Sustainable Development»، تقرير حول أهمية بناء القدرات المؤسسية والبشرية لدعم التنمية المستدامة، ٢٠٢٢.

٢. الاستثمار في الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة

عند الحديث عن مستقبل الاقتصاد الأخضر في فلسطين، يبرز الاستثمار في الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة كأحد أهم المحاور التي يمكن أن تحدث تغييرًا جذريًا في حياة الفلسطينيين. هذه القطاعات ليست مجرد خيارات بيئية، بل هي أدوات قوية لتعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين جودة الحياة رغم التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد.(١)

- الطاقة المتجددة: نافذة الأمل

فلسطين تتمتع بموقع جغرافي مميز يجعلها مؤهلة للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح. ومع ذلك، لا تزال هذه المصادر غير مستغلة بالشكل الأمثل بسبب نقص البنية التحتية والسياسات الداعمة. لذلك، أصبح الاستثمار في الطاقة المتجددة ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة.

على سبيل المثال، يمكن التركيز على توسيع نطاق استخدام الطاقة الشمسية من خلال تركيب ألواح شمسية في المنازل والمدارس والمؤسسات العامة. هذا المشروع ليس فقط وسيلة لتوفير الكهرباء، بل هو أيضًا أداة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتخفيف العبء الاقتصادي على المواطنين. في المناطق الريفية والنائية، حيث تعاني العديد من القرى من نقص الوصول إلى شبكة الكهرباء المركزية، يمكن بناء محطات طاقة شمسية صغيرة توفر مصدر طاقة مستدام وصديق للبيئة.(٢)

ولكن الطاقة الشمسية ليست الخيار الوحيد. يمكن أيضًا الاستثمار في طاقة الرياح، خاصة في المناطق الساحلية حيث تكون الرياح قوية ومستقرة. كما أن دراسة إمكانية استخدام الطاقة الحرارية الأرضية قد تفتح آفاقًا جديدة للاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة. ومع ذلك، فإن أحد التحديات الرئيسية في استخدام الطاقة المتجددة هو عدم استمرارية الإمداد بالطاقة خلال الليل أو في الأيام الغائمة. لذلك، يجب الاستثمار في تطوير أنظمة تخزين الطاقة، مثل البطاريات الحديثة، لضمان استمرارية الإمداد بالطاقة حتى في الأوقات التي لا تكون فيها الشمس مشرقة.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، «Renewable Energy and Sustainable Agriculture»، تقرير حول أهمية الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة في تحقيق التنمية المستدامة، ٢٠٢٣.

(٢) البنك الدولي، «Solar Energy Projects in Developing Countries»، دراسة حول استخدام الطاقة الشمسية في الدول النامية، بما في ذلك فلسطين، ٢٠٢٣.

وبالطبع، تحقيق كل هذا يتطلب دعمًا تقنيًا وماليًا كبيرًا. هنا يأتي دور التعاون الدولي، حيث يمكن لفلسطين الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة التي تقدمها الدول الرائدة في مجال الطاقة المتجددة، مثل ألمانيا. من خلال الشراكات الدولية، يمكن نقل التكنولوجيا وتمويل المشاريع الكبرى التي تحتاجها البلاد.(١)

- الزراعة المستدامة: أساس الأمن الغذائي

أما الزراعة، فهي العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني، لكنها تواجه تحديات كبيرة نتيجة نقص المياه، مصادرة الأراضي، والتغيرات المناخية. لذلك، أصبح من الضروري تطوير الزراعة المستدامة لضمان الأمن الغذائي وتحسين الإنتاجية.

إحدى الخطوات الأولى نحو تحقيق ذلك هي تعزيز أساليب الزراعة الحديثة. على سبيل المثال، يمكن استخدام تقنيات الري الذكي (مثل الري بالتنقيط) لتقليل استهلاك المياه وزيادة كفاءة الإنتاج الزراعي. كما يمكن زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف والتي تناسب الظروف البيئية المحلية. هذه الأساليب ستساعد المزارعين على التكيف مع ندرة المياه وتحسين جودة المحاصيل.

لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد. تشجيع الزراعة العضوية يمثل فرصة كبيرة لفلسطين لتسويق منتجاتها الزراعية في الأسواق المحلية والدولية. المنتجات العضوية تتمتع بقيمة مضافة عالية، مما يمكن أن يساهم في زيادة دخل المزارعين وتحقيق قيمة اقتصادية أكبر. يمكن دعم المزارعين الفلسطينيين لتحويل مزارعهم إلى زراعة عضوية خالية من المواد الكيميائية الضارة، مما يعزز صورتهم في الأسواق العالمية.

إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة أمر لا يقل أهمية. يمكن بناء سدود صغيرة وبرك جمع المياه لتخزين مياه الأمطار والاستفادة منها في الزراعة. كما يمكن إعادة تأهيل الأراضي الزراعية المتدهورة واستصلاح الأراضي الجديدة لزيادة المساحة الصالحة للزراعة. هذه الجهود ستكون حاسمة لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية.

- تكامل الطاقة والزراعة: المستقبل المشترك

من الجدير بالذكر أن الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة ليستا قطاعين منفصلين، بل يمكن أن يكملا بعضهما البعض بشكل كبير. على سبيل المثال، يمكن استخدام الطاقة الشمسية

(١) وزارة الزراعة الفلسطينية، «Sustainable Agriculture Practices»، تقرير حول تقنيات الزراعة المستدامة وأثرها على الإنتاجية والأمن الغذائي، ٢٠٢٢.

لتشغيل أنظمة الري الذكي في المزارع، مما يقلل من التكلفة الاقتصادية ويزيد من كفاءة استخدام المياه. كما يمكن استخدام تقنيات الطاقة المتجددة لتشغيل معدات الزراعة أو تسهيل عمليات التبريد والتخزين للمحاصيل. هذا التكامل بين القطاعين يمكن أن يخلق نموذجًا مستدامًا يعزز الاقتصاد المحلي ويحسن جودة الحياة.

٣. تعزيز الوعي المجتمعي والتعاون الإقليمي والدولي

عند الحديث عن مستقبل الاقتصاد الأخضر في فلسطين، لا يمكن تجاهل الدور المحوري الذي يلعبه الوعي المجتمعي والتعاون الإقليمي والدولي . هذان العنصران ليسا مجرد أدوات داعمة، بل هما أساس لتحقيق التنمية المستدامة وضمان استمرارية المشاريع الخضراء على المدى الطويل.

- الوعي المجتمعي: بناء ثقافة الاستدامة

أحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الأخضر في فلسطين هو نقص الوعي المجتمعي بأهميته وأثره الإيجابي على الحياة اليومية. العديد من الفلسطينيين لا يزالون غير مدركين للدور الذي يمكن أن تلعبه مشاريع الاقتصاد الأخضر في تحسين جودة حياتهم وتقليل الأعباء الاقتصادية والبيئية. لذلك، أصبح تعزيز الوعي المجتمعي ضرورة حيوية لنجاح هذه الجهود.

على سبيل المثال، يمكن إطلاق حملات توعية بيئية تستهدف جميع شرائح المجتمع، من الطلاب إلى المزارعين إلى أصحاب الأعمال. يمكن تنظيم ورش عمل وندوات تشرح أهمية استخدام الطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء، أو كيفية إعادة تدوير النفايات المنزلية لتقليل الهدر البيئي. كما يمكن استخدام الإعلام المحلي (التلفزيون، الراديو، ومواقع التواصل الاجتماعي) لنشر رسائل واضحة حول أهمية الاقتصاد الأخضر. هذه الحملات ستساعد في تغيير العقليات وتشجيع المواطنين على تبني أساليب حياة أكثر استدامة.

وفي المدارس، يمكن إدراج موضوعات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في المناهج التعليمية. على سبيل المثال، يمكن تعليم الطلاب عن أهمية الحفاظ على المياه، تقنيات الزراعة المستدامة، وكيفية استخدام الطاقة المتجددة. هذا النهج سيساهم في تربية جيل جديد يدرك أهمية الاستدامة ويشارك بشكل فعال في تحقيقها.

لكن الوعي المجتمعي لا يتحقق فقط من خلال التعليم والإعلام. تشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة في تنفيذ مشاريع بيئية يعد خطوة مهمة لتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية. على سبيل المثال، يمكن تشكيل مجموعات مجتمعية تعمل على إعادة تدوير النفايات أو زراعة

الأشجار في المناطق المتضررة. كما يمكن تقديم حوافز للأسر التي تتبنى أساليب حياة مستدامة، مثل تركيب ألواح شمسية أو استخدام تقنيات الري الذكي. هذه الجهود ستخلق شعورًا بالملكية لدى المواطنين وتشجعهم على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

- التعاون الدولي: نقل الخبرات والتكنولوجيا

فلسطين، كدولة تواجه تحديات كبيرة بسبب الاحتلال ونقص الموارد، تحتاج إلى دعم دولي قوي لتنفيذ مشاريع الاقتصاد الأخضر بنجاح. التعاون مع الدول والمنظمات الدولية يمكن أن يوفر التمويل والتكنولوجيا اللازمة لتطوير قطاعات مثل الطاقة المتجددة وإدارة النفايات.

على سبيل المثال، الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر، مثل ألمانيا والسويد، تمتلك خبرات وتكنولوجيا متقدمة يمكن أن تستفيد منها فلسطين. يمكن التعاون مع هذه الدول لنقل تقنيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، أو لتدريب المهندسين والفنيين الفلسطينيين على استخدام هذه التكنولوجيا. هذا التعاون سيساعد في بناء قدرات محلية وضمان استدامة المشاريع الخضراء.

كما يمكن لفلسطين الاستفادة من برامج التمويل الدولية التي تقدمها المنظمات مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي. هذه البرامج يمكن أن تمول مشاريع كبرى مثل بناء محطات طاقة شمسية أو إنشاء مراكز لإعادة تدوير النفايات. هذا الدعم المالي سيكون حاسمًا للتغلب على نقص الموارد المالية المحلية.

ومن المهم أيضًا دراسة تجارب الدول الناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر. على سبيل المثال، يمكن دراسة تجربة كوستاريكا في استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠٪، أو تجربة ألمانيا في تطوير صناعة الطاقة الشمسية. هذه التجارب يمكن أن توفر دروسًا قيمة لوضع استراتيجيات ملائمة للسياق الفلسطيني.

- التعاون الإقليمي: العمل المشترك لتحقيق الاستدامة

بالإضافة إلى التعاون الدولي، يمكن لفلسطين الاستفادة من التعاون الإقليمي مع دول الجوار، مثل الأردن ومصر. هذه الدول تواجه تحديات مشابهة، مثل ندرة المياه والتغيرات المناخية، مما يجعل التعاون بينها أمرًا منطقيًا ومفيدًا.

على سبيل المثال، يمكن تبادل الخبرات والموارد مع الأردن ومصر في مجالات مثل إدارة المياه وإنتاج الطاقة المتجددة. كما يمكن تنظيم ورش عمل مشتركة لتبادل المعلومات وبناء القدرات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن التعاون في مشاريع مشتركة، مثل بناء شبكات طاقة شمسية

إقليمية أو تطوير تقنيات الزراعة المستدامة.

ومن جهة أخرى، يمكن للتعاون الإقليمي أن يفتح أبوابًا جديدة لتسويق المنتجات البيئية الفلسطينية. على سبيل المثال، يمكن تصدير المنتجات الزراعية العضوية أو المنتجات المعاد تدويرها إلى الأسواق الإقليمية والدولية. هذا سيزيد من قيمة المنتجات الفلسطينية ويعزز الاقتصاد المحلي.

كما يمكن تنفيذ مشاريع بيئية مشتركة بين فلسطين ودول الجوار، مثل مشاريع إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة أو حماية التنوع البيولوجي. هذه المشاريع لن تساهم فقط في تحسين البيئة، بل ستقوي العلاقات الإقليمية وتدعم الجهود المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة.

## الخاتمة

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن تحقيق اقتصاد أخضر مستدام في فلسطين يمثل هدفًا استراتيجيًا لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد. على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية المعقدة الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي ونقص الموارد الطبيعية، فإن هناك فرصًا واعدة يمكن استغلالها لتحقيق تنمية مستدامة تعزز جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

فلسطين تواجه تحديات كبيرة مثل نقص المياه، مصادرة الأراضي، والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى غياب سياسات شاملة طويلة الأمد وندرة التمويل المحلي. ومع ذلك، فإن الموقع الجغرافي المميز، الطاقات الشبابية المبدعة، والدعم الدولي المتزايد يمثلون فرصًا يمكن البناء عليها لتطوير الاقتصاد الأخضر. من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، الزراعة المستدامة، وإدارة النفايات، يمكن لفلسطين أن تخطو خطوات كبيرة نحو بناء اقتصاد أخضر مستدام.

تعزيز السياسات الحكومية، رفع مستوى الوعي المجتمعي، والاستفادة من التعاون الإقليمي والدولي يُعدّان ركائز أساسية لتحقيق هذه الغاية. إذا تم تنفيذ هذه الجهود بشكل صحيح ومتكامل، يمكن لفلسطين أن تصبح نموذجًا يحتذى به في المنطقة، حيث يتم تحقيق التنمية المستدامة رغم التحديات السياسية والاقتصادية.

**المصادر:**

١. لجنة برونتلاند. (١٩٨٧). مستقبلنا المشترك. مطبعة جامعة أكسفورد.
٢. مؤسسة إلين ماك آرثر. (٢٠٢٠). الاقتصاد الدائري: نموذج اقتصادي جديد.
٣. سلطة جودة البيئة. (٢٠٢١). إدارة النفايات الصلبة في فلسطين.
٤. سلطة جودة البيئة. (٢٠٢٣). جهود إدارة النفايات وإعادة التدوير في فلسطين.
٥. الاتحاد الأوروبي. (٢٠٢٣). دعم الاتحاد الأوروبي للطاقة المتجددة في فلسطين.
٦. وزارة البيئة الاتحادية الألمانية. (٢٠٢١). التحول في قطاع الطاقة في ألمانيا: قصة نجاح.
٧. أوكسفام الدولية. (٢٠٢٢). تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الفلسطينية.
٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٢٢). حالة القطاع الزراعي في فلسطين.
٩. وزارة الزراعة الفلسطينية. (٢٠٢٢). ممارسات الزراعة المستدامة وأثرها على الإنتاجية

والأمن الغذائي.
١٠. وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. (٢٠٢٢). حملات التوعية بالتنمية المستدامة.
١١. وزارة الحكم المحلي الفلسطينية. (٢٠٢٢). بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة.
١٢. وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية. (٢٠٢١). واقع الصناعة في فلسطين.
١٣. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (٢٠١٢). الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
١٤. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (٢٠١٥). الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: المفاهيم والمبادئ والسياسات.
١٥. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (٢٠١٦). النمو الأخضر: المفاهيم والاستراتيجيات.
١٦. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (٢٠٢٢). فرص الاقتصاد الأخضر في فلسطين.
١٧. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (٢٠٢٣). سياسات واستراتيجيات الاقتصاد الأخضر.
١٨. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (٢٠٢٣). الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة.
١٩. الأمم المتحدة. (٢٠١٥). أهداف التنمية المستدامة.
٢٠. الأمم المتحدة. (٢٠١٥). تحويل عالمنا: خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.
٢١. الأمم المتحدة. (٢٠٢٠). تأثير الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني.
٢٢. الأمم المتحدة. (٢٠٢٣). مسارات التنمية المستدامة في فلسطين.
٢٣. الأمم المتحدة. (٢٠٢٣). أهداف التنمية المستدامة في فلسطين.
٢٤. البنك الدولي. (٢٠١٩). استراتيجيات التنمية للاقتصادات الهشة.
٢٥. البنك الدولي. (٢٠٢٠). نموذج التنمية المستدامة في كوستاريكا.
٢٦. البنك الدولي. (٢٠٢٠). الطاقة المتجددة في البلدان النامية: التحديات والفرص.
٢٧. البنك الدولي. (٢٠٢٣). التحديات التي تواجه المشاريع الخضراء في البلدان النامية.
٢٨. البنك الدولي. (٢٠٢٣). تقرير الرصد الاقتصادي للجنة الاتصال الخاصة.
٢٩. البنك الدولي. (٢٠٢٣). فجوات التمويل في المشاريع الخضراء.
٣٠. البنك الدولي. (٢٠٢٣). الحوافز للاستثمارات الخضراء.
٣١. البنك الدولي. (٢٠٢٣). الدعم الدولي للمشاريع الخضراء في البلدان النامية.
٣٢. البنك الدولي. (٢٠٢٣). مشاريع الطاقة الشمسية في البلدان النامية.
٣٣. منظمة الصحة العالمية. (٢٠٢١). مشاريع الطاقة الشمسية في غزة.
٣٤. منظمة الصحة العالمية. (٢٠٢٢). تأثير الطاقة الشمسية على الرعاية الصحية في غزة.